النمو العالمي سينتعش والتوترات الجيوسياسية ضمن المخاطر

مسودة بيان العشرين: نزاع التجارة «تفاقم»

ذكرت مسودة البيان الختامي لزعماء مالية مجموعة العشرين أن النمو العالمي سينتعش على الأرجح هذا العام والعام المقبل وأن التوترات التجارية والجيوسياسية من المخاطر النزولية الرئيسية.

ويبحث وزراء مالية ومحافظو البنوك المركزية لأكبر 20 اقتصادا في العالم شؤون الاقتصاد في مدينة فوكوكا اليابانية وسط توتر تجاري متزايد بين أكبر اقتصادين في العالم وهما الولايات المتحدة والصين.

وجاء في مسودة البيان التي اطلعت عليها رويترز "النمو العالمي يستقر فيما يبدو ومن المتوقع بشكل عام أن ينتعش بصورة طفيفة في وقت لاحق هذا العام وفي 2020".

وأضافت المسودة "بيد أن النمو لا يزال منخفضا والمخاطر ما زالت تميل إلى الاتجاه النزولي. والأهم هو أن التوترات التجارية والجيوسياسية اشتدت. وسنواصل التصدي لتلك المخاطر ونقف على أهبة الاستعداد لاتخاذ مزيد من الإجراءات".

كما قال كبار المسؤولين الماليين لمجموعة العشرين أمس الأحد إن التوترات التجارية والجيوسياسية "تفاقمت" لكن لم يعبروا عن حاجة ملحة لحلها في مسودة بيان ختامي قال إن النمو سيتحسن.

وبعد مفاوضات شاقة كادت تجهض إصدار بيان، اتفق وزراء المالية ومحافظو البنوك المركزية المجتمعون في فوكوكا بجنوب اليابان على الصياغة التي صدرت بشأن التجارة في اجتماع بوينس أيرس في ديسمبر الماضي.

وقالت مسودة البيان الختامي التي اطلعت عليها رويترز "النمو العالمي يستقر فيما يبدو، ومن المتوقع بشكل عام أن ينتعش بصورة طفيفة في وقت لاحق هذا العام وفي 2020".

وأضافت "بيد أن النمو ما زال منخفضا والمخاطر ما زالت تميل إلى الاتجاه النزولي. والأهم هو أن التوترات التجارية والجيوسياسية اشتدت. سنواصل التصدي لتلك المخاطر ونقف على أهبة الاستعداد لاتخاذ مزيد من الإجراءات".

وقال البيان إن كبار مسؤولي المالية بمجموعة العشرين اتفقوا على وضع قواعد مشتركة بحلول 2020 لسد الثغرات التي استغلتها شركات التكنولوجيا العملاقة مثل فيسبوك وجوجل لخفض مدفوعات ضرائب الشركات. كان اجتماع بوينس أيرس في 2018 أطلق هدنة تجارية مدتها خمسة أشهر بين الولايات المتحدة والصين لإتاحة الفرصة لمفاوضات بين البلدين إنهاء الحرب التجارية الآخذة في التصاعد. لكن تلك المحادثات واجهت مأزقا الشهر الماضي، مما دفع الجانبين إلى تبادل فرض مزيد من الرسوم الجمركية على السلع مع اقتراب النزاع من نهاية عامه الأول.

حذف دعوة لحل الخلافات التجارية من البيان الختامي لزعماء مالية مجموعة العشرين

تارو آسو مع وزراء مالية لدول مجموعة العشرين

لكن الصيغة النهائية للبيان حذفت فقرة مقترحة عن "الاعتراف بالحاجة الملحة لحل التوترات التجارية" كانت مدرجة في مسودة سابقة جرت مناقشتها يوم السبت.

يظهر حذف الفقرة، الذي قالت المصادر إنه جاء بإصرار من الولايات المتحدة، رغبة واشنطن في تجنب أي عوائق بينما تزيد الرسوم الجمركية على السلع الصينية. وخلا البيان أيضا من أي إقرار بأن النزاع التجاري الآخذ في الاشتداد بين الولايات المتحدة والصين يضر بالنمو الاقتصادي العالمي.

كان صندوق النقد الدولي حذر الأسبوع الماضي من أن الخلاف التجاري سيقلص النمو العالمي في العام المقبل، وشهدت الأسواق المالية موجة بيع كبيرة مع توتر العلاقات الأمريكية الصينية.

وقال وزير الخزانة الأمريكي ستيفن منوتشين يوم السبت إن النزاع التجاري لن يؤثر على النمو الأمريكي وإن الحكومة ستتخذ إجراءات لحماية المستهلكين من زيادة الرسوم الجمركية.

اختبرت تداعيات ذلك الخلاف التجاري الآخذة في الاتساع عزم المجموعة على إظهار وحدة الصف بينما يشعر المستثمرون بالقلق إزاء قدرة صناع السياسات فيها على تجنب ركود عالمي.

وبدد الخلاف بشأن اللغة الخاصة بالتجارة آمال اليابان التي ترأس اجتماعات مجموعة العشرين للعام الحالي في إبقاء قضايا التجارة في ذيل جدول أعمال اجتماع كبار المسؤولين الماليين.

وقال منوتشين إن من المقرر أن يلتقي الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بنظيره الصيني شي جين بينغ في أوساكا باليابان يومي 28 و29 يونيو.

ووصف منوتشين القمة المزمعة بأنها تحمل أوجه شبه مع اجتماع عقده الرئيسان في أول ديسمبر في بوينس أيرس، عندما كان ترامب بصدد زيادة الرسوم على سلع صينية قيمتها 200 مليار دولار.

واتخذ ترامب ذلك الإجراء في مايو وهو يتجه لفرض رسوم على سلع صينية أخرى قيمتها 300 مليار دولار بحلول قمة أوساكا.

وفي اجتماع بوينس أيرس، وصف زعماء مجموعة العشرين التجارة والاستثمار الدوليين بأنهما "قاطرتان مهمتان للنمو والإنتاج والابتكار وتوفير الوظائف والتنمية. نقر بالإسهام الذي قدمه النظام التجاري المتعدد الأطراف (للوفاء) لهذه الغاية".

ودعا الزعماء في ذلك البيان الختامي إلى إصلاح قواعد منظمة التجارة العالمية التي قالوا إنها فشلت في تحقيق أهدافها، وتعهدوا بمراجعة مدى التقدم خلال قمة اليابان.

الصين تحذر مجموعات التكنولوجيا في إطار الخلاف مع واشنطن بشأن هواوي

ذكرت وسائل إعلام أميركية أن الحكومة الصينية استدعت مؤخرا مسؤولين في شركات كبرى للتكنولوجيا لتحذيرهم من عواقب وقف مبيعات تقنياتهم في الصين.

وأعلنت واشنطن منتصف مايو في أوج نزاع تجاري مع بكين، عزمها على إدراج المجموعة الصينية العملاقة للاتصالات هواوي على لائحة الشركات المشبوهة التي يحظر بيعها تكنولوجيا.

ويهدد هذا الإجراء الذي يتخذ باسم «الأمن القومي» خوفا من أن تستخدم بكين تقنيات أمريكية للتجسس، ببقاء المجموعة الصينية التي تحتاج إلى مكونات وبرامج أمريكية الصنع لمنتجاتها.

وكتبت صحيفة «نيويورك تايمز» أن الحكومة الصينية استدعت خلال الأسبوع الجاري رؤساء مجموعات عديدة بينها الأمريكيتين ديل ومايكروسوفت والكورية الجنوبية سامسونج لتحذيرهم من أن أي تقليص لنشاطاتها في الصين يمكن أن يؤدي إلى إجراءات انتقامية.

وأوضحت الصحيفة أن السلطات الصينية ذكرت الشركات الأمريكية بأن قرار إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترمب منع تقاسم التكنولوجيا بين شركات أمريكية وصينية «أدى إلى اضطراب الشبكة العالمية للإمداد»، مؤكدة أن «الشركات التي تطبق هذه السياسة يمكن أن تواجه عواقب».

وكانت شركة «فيسبوك» أعلنت الجمعة أنها ستحرم هواوي الصينية من تطبيقاتها الرائجة في مجال التواصل الاجتماعي. وأفادت الشركة العملاقة للتواصل الاجتماعي أنها اتّخذت الخطوة بعدما أمر الرئيس الأمريكي بمنع تصدير التكنولوجيا الأمريكية إلى هواوي.

منوتشين: أجريت محادثات «صريحة» بشأن التجارة مع محافظ المركزي الصيني

لاغارد: الخلافات التجارية هي «الخطر الرئيسي» على الاقتصاد العالمي

ستيفن منوتشين (يسارا) يتحدث إلى يي قانغ

قال وزير الخزانة الأمريكي ستيفن منوتشين في تغريدة أمس الأحد إنه عقد اجتماعا بناء مع محافظ بنك الشعب الصيني حيث أجرى "مناقشات صريحة" بشأن قضايا التجارة.

كتب منوتشين التغريدة بعد اجتماعه مع المحافظ يي قانغ على هامش اجتماع المسؤولين الماليين لدول مجموعة العشرين في مدينة فوكوكا بجنوب اليابان.

وحذرت المديرة العامة لصندوق النقد الدولي كريستين لاغارد من أن الخلافات التجارية تشكل «الخطر الرئيسي» على الاقتصاد العالمي، مشددة على أن حرب الرسوم الجمركية بين الولايات المتحدة والصين قد تضر بأي انتعاش اقتصادي.

وقالت لاغارد في بيان أصدرته في ختام اجتماع وزراء المالية وحكام المصارف المركزية لدول مجموعة العشرين إن «الخطر الرئيسي ناجم عن الخلافات التجارية المتواصلة».

«بيتكوين» ترتفع 3 بالمئة مقتربة من 8 آلاف دولار

اقتربت العملة الرقمية المشفرة «بيتكوين» من مستوى ثمانية آلاف دولار، مسجلة ارتفاعا بنسبة 3 في المائة منذ الساعة الخامسة من مساء الجمعة الماضي (بتوقيت نيويورك)، ليصل سعرها إلى سبعة آلاف و942 دولارا، وفقا لمنصة تداول العملات الرقمية (بيتستامب).

وذكرت، وكالة أنباء بلومبيرج أن سعر عملة «لايتكوين» الرقمية المشفرة، ارتفع أيضا بنسبة 1.4 في المائة ليصل سعرها إلى 116.13 دولار، وهو ما يقل كثيرا (أي بنسبة 69 في المائة) عن المستوى المرتفع الذي سجلته في 19 (ديسمبر) 2017، حينما بلغ سعرها 375 دولارا.

وسجلت «لايتكوين» ارتفاعا بنسبة 294 في المائة حتى الآن خلال العام الجاري، بحسب ما نقلت «الألمانية».

وتقلبت أسعار «بيتكوين» بمتوسط تبلغ نسبته 2.6 في المائة، حيث تم تداولها بأسعار تراوحت بين سبعة آلاف و867 دولارا وثمانية آلاف و72 دولارا. وتراجعت عملة الريبل الرقمية المشفرة بنسبة 1.3 في المائة إلى 41 سنتا. كما هبطت عملة إيثريوم بنسبة 0.5 في المائة إلى 246.61 دولار. يشار إلى أنه في نهاية (أكتوبر) الماضي، احتفل المتعاملون بعملة «بيتكوين» بذكرى مرور عشرة أعوام على صدور الدراسة، التي أعدها شخص ما زالت هويته غامضة يدعى ساتوشي ناكاموتو، التي كانت بمنزلة البذرة الأولى لعالم العملات الافتراضية. خلال هذه الفترة القصيرة نسبيا أحدثت العملات الافتراضية أو كما يسميها البعض الرقمية جدلا كبيرا بين الاقتصاديين والمختصين بشأن المفاهيم التقليدية للنقود، وأدخلت «بيتكوين» تغيرات لدى قطاع ملموس من المستثمرين بشأن الطريقة، التي يجب أن ينظر إليها المجتمع الحديث للتمويل، وربما الأداء المصرفي مستقبلا.

بريطانيا ترفض دفع 39 مليار جنيه إسترليني فاتورة «بريكست»

قال وزير الخارجية البريطاني السابق بوريس جونسون، والمرشح الأوفر حظا لخلافة تيريزا ماي في رئاسة الوزراء، إنه سيرفض دفع «فاتورة إنفصال» تبلغ قيمتها 39 مليار جنيه استرليني ما لم يتم عرض شروط أفضل لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

وأكد جونسون خلال حوار مع صحيفة «صنداي تايمز» البريطانية في عددها الصادر أمس الأحد أن دفع التسوية البالغ قيمتها 39 مليار جنيه استرليني (50 مليار دولار) سيحدث فقط عندما يكون هناك «وضوح أكبر» بشأن احراز تقدم. وقال جونسون «إنني دائما على اعتقاد بأنه من غير الطبيعي بأن نتفق على تقديم شيك بكامل القيمة قبل التوصل إلى اتفاق نهائي»، مضيفا أنه في حال الحصول على صفقة جيدة، فإن المال هو ميسر ومحرك كبير. واستقالت ماي من منصبها كزعيم لحزب المحافظين الحاكم، مما أثار سباقًا داخل الحزب لخلافتها ولكن دون تصويت علني على الزعيم القادم للبلاد. وستستمر ماي في منصب رئيس الوزراء إلى أن يتم انتخاب زعيم جديد للمحافظين من قبل مشرعي الحزب في البرلمان وأعضاء الحزب – وهي عملية من المتوقع أن تستغرق شهرين. وستجرى عملية الترشيح اليوم الاثنين، ويحتاج كل مرشح إلى دعم ثمانية نواب برلمانيين من الحزب من أجل دخول السباق، وستجرى الجولة الأولى من التصويت يوم الخميس المقبل. ويعتبر جونسون أحد المنافسين الرئيسيين على زعامة المحافظين. وفي بريطانيا، يتولى رئاسة الوزراء في البلاد من يتزعم حزب الأغلبية في البرلمان.

قناة السويس تحول 72 مليار جنيه للخزانة العامة

أعلن قطاع الهيئات الاقتصادية بوزارة المالية المصرية، تحقيق هيئة قناة السويس، خلال العام المالي الحالي (2018/2019) أعلى معدل تحويل للخزانة العامة للدولة في تاريخها. وأوضح المصدر أن قناة السويس حولت هذا العام 72 مليار جنيه للخزانة العامة، بعد تغطية مصاريف تشغيلها وصيانتها، وتمويل خطط استثمارية وتوسعات ومشاريع عديدة تخدم الاقتصاد القومي، وفق ما نقل موقع «اليوم السابع». وذكر بيان أصدرته وزارة المالية، أن هذا الأداء يعكس «النمو المضطرد الذى تشهده إيرادات قناة السويس؛ نتيجة لمشروع ازدواج وتوسعة القناة وعمليات تطويرها، مما أسهم في زيادة تنافسية القناة».

سلطنة عمان تفرض ضريبة جديدة الشهر الحالي لزيادة الإيرادات

تفرض سلطنة عمان ضريبة جديدة على المشروبات الغازية ومنتجات التبغ بداية من 15 يونيو فيما تسعى لتعزيز إيرادات الدولة الخليجية المصدرة للنفط التي تضررت جراء انخفاض أسعار الخام.

وستُفرض الضريبة الانتقائية بنسبة مئة بالمئة على منتجات التبغ ومشروبات الطاقة والخمور ولحم الخنزير و50 بالمئة على المشروبات الغازية وفقا لبيان من سليمان بن العادي المدير العام للحصر والاتفاقيات الضريبية بالأمانة العامة للضرائب.

وقال العادي "الضريبة الانتقائية هي ضريبة استهلاك وتعتبر من الضرائب غير المباشرة وبالتالي فإن عبئها النهائي يقع على المستهلكين ولكن يتم تحصيلها مسبقا من في إحدى مراحل سلسلة التوريد أي من خلال قطاعات الأعمال".

وسارت عمان ببطء نحو تنفيذ إصلاحات مالية تهدف إلى الحد من اتساع عجز الميزانية بينما اعتمدت بشكل أكبر على التمويل الخارجي – من خلال السندات والقروض – لإعادة ملء خزائنها.

كانت السلطنة تعتزم في الأساس فرض ضريبة قيمة مضافة بنسبة خمسة بالمئة في 2018 لكن أصبح من المقرر أن تبدأ تطبيقها في 2020.

وفي ابريل، قالت ستاندرد آند بورز للتصنيفات الائتمانية إن "تأجيل التطبيق أكثر إلى جانب توقعات انخفاض أسعار النفط هما مبعث خطر على افتراضنا بعجز مالي أقل مقارنة مع 2015–2017" مضيفة إنها تتوقع مكاسب مالية في 2019 بفضل تطبيق الضريبة الانتقائية على التبغ ومشروبات الطاقة.

وقالت السلطنة في بداية العام إنها تتوقع أن يبلغ عجز الميزانية 2.8 مليار ريال (7.27 مليار دولار) هذا العام بما يعادل تسعة بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي.

بولندا: استئناف جزئي لإمدادات نفطية نظيفة من روسيا

أكدت الشركة المشغلة لخطوط الأنابيب البولندية الاستئناف الجزئي لإمدادات نفطية نظيفة من روسيا أمس الأحد بعد تعطل صادرات الخام الروسية إلى أوروبا في أبريل بسبب تلوث.

كانت شركة الطاقة الوطنية في روسيا البيضاء قالت في وقت سابق إنها استأنفت جزئيا ضخ النفط باتجاه بولندا وإنها تعتزم نقل 65 ألف طن يوميا في اتجاه الغرب على مدار يونيو.